تحديات تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر - قراءة تحليلية –

Challenges of implementing the new economic growth modelin Algeria- Analytical reading -

د.قميتي عفاف (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر

ملخص :
تحاول هذه الدراسة بيان التحديات الجمّة التي تواجه تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر في ظل تحوّلات وتغيّرات يومنا الحاضر المحلية والدولية منها، وهذا انطلاقا من إبراز أهم محاوره الاستراتيجية التي بني عليها، وصولا إلى عرض مختلف التحديات و الصعوبات التي تعرقل مساره، انطلاقا من طبيعة الوضعية الاقتصادية والمالية الحالية في الجزائر، أو من خلال النموذج في حد ذاته لوجود نقائص واختلالات تشوبه، و أخيرا محاولة استعراض الشروط الأساسية لنجاح النموذج في تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الريعية و الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاح: نموذج النمو الاقتصادي الجديد، التنويع، النفط، الاستثمار، الصناعة.

تصنيف JEL: O،H،Q4، E62.

Abstract :
This study attempts to illustrate the great challenges facing of the new economic growth model's embodiment in Algeria, in light of the present day's both domestic and international changes. this is by highlighting the most important strategic axes that built it on, to present the various challenges and difficulties that impede its course, based on the current economic and financial situation's nature in Algeria, or through the model itself because of its imperfections and imbalances, and finally we try to check The success of the model's basic conditions in liberating the national economy from rentier dependence and responding to economic and social requirements.

Keywords: New economic growth model, Diversification, Oil, Investment, Industry.
Jel Classification Codes: O, H, Q4, E62.

eMail : (*) : affaf8@yahoo.fr

I- تمهيد :

شهدت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، وضع اقتصادي ومالي متردي، ولا تزال، إثر الهبوط الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وما نجم عنه من ضعف كبير في أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، حيث تم استنفاد الوفورات المالية العامة بشكل شبه تام، من أجل تمويل عجز الميزانية العامة، كما سجل رصيد الحساب الجاري هو الآخر عجزا مستمرا، تزامنا مع انكماش الاحتياطات الرسمية.

ولهذا أصبحت قضية تنويع النشاط الاقتصادي في الجزائر بعيدا عن النفط، مطلبا أكثر إلحاحا اليوم، فمن غير المعقول بناء اقتصاد أمة بأكملها على موارد مآلها الزوال أو على الأقل تذبذب إيراداتها، تحكمها ظروف الأسواق الدولية، وهو ما تمثل فعليا في تبّني و تجسيد الجزائر لـ "نموذج النمو الاقتصادي الجديد"، الذي تم اختباره و المصادقة عليه من طرف الحكومة في 2016، و يعتبر مقاربة مجدّدة لسياسة الميزانية على أساس مسار متعدّد السنوات، يمتد من 2016 إلى 2019 و على آفاق كفيلة بتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد الريع إلى اقتصاد ناشئ ذي تنافسية عالية، متنوع المصادر وغير معتمد على واردات النفط، ومحقّق لنسبة نمو تقدر بـ 6.5 % خارج قطاع المحروقات، يضاف له زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي وجب مضاعفته بـ 2.3 مرة. بالإضافة إلى تحريك عجلة الصناعة والزراعة من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030، مع تنويع إنتاج القطاع الزراعي وتصدير المنتجات وتقليص نسبة استهلاك الطاقة من 6 إلى 3%، ما من شأنه تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبلد بعيدا عن التبعية المطلقة للمحروقات.

1- إشكالية الدراسة:

إلا أن تجسيد هذا النموذج على أرض الواقع لا يمكن أن يكون حلا بمعزله، بل يجب أن يرفق بإجراءات وإصلاحات جريئة وصريحة، أهمها ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية الحالية، وضمان التفاف القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول هذا النموذج، إضافة إلى تهيئة الأرضية المناسبة لانطلاقه، وذلك للوصول إلى النتائج المتوخاة منه بأقصى سرعة وبأكثر فعالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالنموذج تشوبه نقائص عديدة واختلالات واضحة، وتعترض مساره عراقيل وصعوبات جمة، وجب معرفتها وتحديدها لمواجهتها.

وعلى هذا الأساس نحاول في ورقتنا البحثية هاته، تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد في ظل تحوّلات وتغيّرات يومنا الحاضر محليا ودوليا، وهذا من خلال إبراز المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الجديد، وصولا إلى استعراض وتحليل مختلف العراقيل والتحديات التي من الممكن أن يواجهها هذا النموذج، انطلاقا من طبيعة الواقع الاقتصادي والمالي الجزائري الحالي، وأخيرا إبراز شروط وفرص نجاح النموذج في تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الريعية و الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية إلى غاية 2030.

و من هنا تتمحور إشكالية الدراسة على النحو التالي:

فيما تتمثل التحديات المعرقلة لنجاح تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجزائري الجديد على أرض الواقع، في ظل أجواء عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد المحلي و العالمي؟

2- أهداف الدراسة:

- توضيح معالم النموذج النمو الاقتصادي الجديد: مرتكزاته الجديدة، استراتيجياته، أهدافه، مراحله، معوقاته ...إلخ.
- محاولة ضبط وتحديد العراقيل والصعوبات التي تواجه تجسيد النموذج أو تبطيء مساره، لمعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- محاولة التعرف على الشروط الأساسية لنجاح هذا النموذج، من أجل الخروج من قوقعة الاعتماد على المورد الريعي والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات هامة فيما يتعلق بنجاح تطبيق هذا النموذج و الاستفادة منه اقتصاديا واجتماعيا.

3- منهجية الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لواقع وآفاق تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر والتحديات المواجهة له، من خلال عرض وصفي لمختلف أطر وأبعاد النموذج الجديد، أهدافه، مراحله، و كذا المحاور الإستراتيجية التي بني عليها، بالإضافة إلى استخدامنا المنهج التحليلي في استشراف مدى نجاح النموذج في خروج الاقتصاد من التبعية الريعية، من خلال قدرته على تجاوز التحديات المعرقلة لمساره، من عدمها، مستعينين في ذلك بالمنهج الإحصائي كلما توفرت لدينا الاحصائيات.

II - المحاور الأساسية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد :

منذ جوان 2016، وبعد تردد طويل، تقرر الكشف عن الخطوط العريضة للنموذج الذي استعملته الحكومة لتجاوز أولا الأزمة الاقتصادية الحادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، ثم ثانيا الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال مضامين وثيقة أولية، تضمنت جملة إصلاحات هيكلية مرحلية عميقة تمتد إلى 2030، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة.[1]

1- تعريف نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأهدافه:

تم الإفراج رسميا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد، يوم الاثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالعاصمة الجزائر، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، أطلقت

عليها اسم" نموذج النمو الاقتصادي الجديد"، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، نشرتها وزارة المالية عبر وثيقة محررة في 21 صفحة على موقعها على شبكة الإنترنت، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر على تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية مع مسار يغطي الفترة 2016-2019.

أما بالنسبة لأهداف النموذج الاقتصادي الجديد فتنقسم إلى شقين:[2]

1.1- الشّق الموازناتي: يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في أفاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- تخفيض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

2.1- الشّق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي: حدّد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي).
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3%في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام افاق عام 2030).
- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات.
- تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في افاق 2030).
- تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

2- المحاور الاستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد:

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها فيما سبق، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية، نذكرها كما يلي:[3]

1.2- ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو.

والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5-7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء، الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

2.2- تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسّجلة فيلا ميزانية الدولة، شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP)، وهذا يتطلب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولّدة للنمو.
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3.2- الملاءة الخارجية: الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ 6.5% سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة الأحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

كما يستهدف النموذج الجديد تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:[4]

1.3.2- المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019): مرحلة الإقلاع، ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

2.3.2- المرحلة الثانية (2020-2025): مرحلة التحول، ستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني.

3.3.2- المرحلة الثالثة (2026-2030): مرحلة الاستقرار والتوافق، يكون في اخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

إلا أنه أثناء اجتيازه لهاته المراحل، ومن أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية، أكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة، وهي:درجة التغير في الهيكل الإنتاجي؛ تطور الدين الداخلي؛ الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي، الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، و الاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي. وهو ما سنحاول عرضه لاحقا بشيء من التفصيل.

III - تحديات تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

يرى بعض الاقتصاديون أن فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد مستبعدة، وأن الإخفاق ثابت لافتقاده إلى أدنى نظرة إستراتيجية لمواجهة التحدي الاقتصادي، رغم التحذيرات العديدة التي وجّهت للجزائر وطنيا ودوليا، وحجتهم في ذلك إلى ربط النموذج الجديد للإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة إستراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوعِب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني من جهة، وإمكانات الجزائر من جهة أخرى، ولعل أهم التحديات التي تواجه تجسيده على أرض الواقع، منها ما هو مرتبط بالواقع الاقتصادي والمالي المعيش، ومنها ما هو مرتبط بالنقائص والانتقادات الموجهة للنموذج في حد ذاته.

1- تحديات من طبيعة الواقع الاقتصادي والمالي الحالي:

- ترتكز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذ الأخير مزال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطاره، فمنها ما يرجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري، فمثلا ما يتعلق بدوره في تسوية المعاملات، نجد أن الحد الأدنى للأجور يساوي 18000 دج، وهو ما يعادل حوالي 161 دولار، فإذا كانت التكلفة السنوية لبطاقة visa في حدود 70 دولار، أي حوالي نصف الحد الأدنى للأجور، والعمولة عن كل عملية سحب 1 دولار مضافا إليها عمولة 1 % عن كل عملية دفع وسحب، [5] فهل يمكن للحد الأدنى للأجور أن يتحمل تكاليف التعامل بالنقود الالكترونية، رغم الدور الفعال لها في تمويل الاقتصاد، كما ان القطاع البنكي لا يمكن له في ظل عدم تعميق التعاون بينه وبين مؤسسات الأمن على إجبار المتعاملين وخاصة في القطاع غير الرسمي على التعامل داخل دائرته؛

- قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط حقيقي في الجزائر، ساهم في ضعف فعالية كافة الإصلاحات الاقتصادية السابقة، فالمبالغ المالية التي أنفقتها الحكومة خلال العشرية الماضية لم تؤتي بثمارها بعد على نشاط القطاع الخاص، حيث أن أي زيادة في دخول الأفراد توجّه الى الاستهلاك وليس باستثمارها في الأسواق المالية في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق العام كان من خلال الإصدار النقدي الجديد عوض الاقتراض، الذي من شأنه المساهمة في رفع معدلات التضخم وخفض الاستثمار الخاص؛
- الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي معتمد بشكل شبه كلي على العوائد البترولية، مما قد يؤثر على صلابة ميزانية الدولة، ولعلّه يعتبر أهم سبب في ضعف فعالية الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي من الممكن أن تلقي بضلالها على هذا النموذج الجديد، وتشكل بذلك أكبر التحديات له، فقد ساهمت الجباية البترولية فيها بنسبة جد معتبرة، قدرت بـ 56.66% سنة 2003[6]، لتنخفض سنة 2018 إلى 36.57%[7]؛ مشكلة اختلالات واسعة على الاقتصاد الجزائري؛ فالمستوى المحقّق من الناتج الداخلي الخام في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فمادامت أسعار البترول مرتفعة فإن الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، وعندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاج النفط والغاز بكميات كبيرة، فإن النمو سيتوقف، وهو ما يفسر شدّة حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات الخارجية؛
- الإصرار على الاعتماد على النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة، [8] وذلك باعتماد ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص تقسيم الميزانية إلى وزارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة، عوض التسيير القائم على النتائج ومؤشرات الأداء، الذي يسهل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بجودة عالية وبأقل تكلفة؛
- تركز حرص الدولة في الفترة الماضية على تطبيق برامج الإنفاق العام والتي كانت في مجملها في شكل استثمارات عامة، نتيجة للبحبوحة المالية التي عرفتها انطلاقا من سنة 2001 إلى غاية 2014، من أجل تحقيق الأهداف الأربعة لاقتصاد أي دولة (نمو اقتصادي، تشغيل، استقرار داخلي وخارجي)، إلا أنها لم تحقّق جميع الأهداف المتوخاة بفعالية، حيث أن هذا الحرص لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الاصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي والقانوني، وهو ما خلق نوع من عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية وعدم الفعالية للبرامج المقترح تنفيذها، وهو ما يشكل تحديا كبيرا للنموذج الجديد؛
- يعد تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي، من أهم المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد، الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، إلا أنه من التحديات البالغة الأهمية التي تواجه

تجسيده على أرض الواقع، هو احتلال القطاع العام لمكانة هامة في الاقتصاد الوطني، وتحرير استثمار القطاع الخاص في القطاعات المولدة للنمو، يتوجب إرادة سياسية حقيقية، بأطر قانونية وتشريعية وضريبية تمهد العمل له، هذا على الرغم من هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر، الذي يتميز [9]: بسوء اختيار نوعية المشاريع، ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشاريع، ضعف الأطر الرقابية والمؤسساتية والتنظيمية، التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن، غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها؛

- غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة عيوب ونقائص فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة[10]، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصّص لها في الميزانية الأولية، فتنفيذ البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والايرادات، وهذا إنما يدل على تبذير الموارد المالية العامة؛
- من المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد، تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، غير أن ضعف كفاءة ومرونة الجهاز الانتاجي المحلي يضع تساؤلا كبيرا أمام تجسيد هذا النموذج، حول الكيفية التي يتم بها التأسيس لقاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تسمح بسير الاقتصاد الجزائري في طريق النمو على المدى الطويل، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حجم الواردات من حوالي 9 مليار دولار إلى حوالي 44 مليار دولار في فترة 10 سنوات[11]، و الطلب المترتب عن التوسّع في الإنفاق العام الذي انتهجته الدولة كان يلبّى من طرف الجهاز الإنتاجي الخارجي وليس الجهاز الإنتاجي المحلي، وبالتالي فإن الشرط الرئيسي والضروري في نجاح النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، هو ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرن وكفء، وغيابه تماما يعني عدم فعالية هذا النموذج مسبقا؛
- ضعف شفافية النظام الميزاني في الجزائر، ففي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في فيفري 2005، حول مدى شفافية النظام الميزاني في الجزائر، أشار إلى أن الجزائر وفي إطار تحولها لاقتصاد السوق، فإنها على مدار السنوات القليلة الماضية قامت بإصلاحات شاملة ساعدت على توضيح أدوار الجهات المعنية في القطاع العام، وكذا توضيح الطرق التي يدار بها الاقتصاد، إلا أنه ومع ذلك، هناك عمل كبير ينبغي عليها القيام به لبلوغ مستوى مرضي من الشفافية في قطاع المالية العامة والأنشطة شبه المالية للبنوك والمؤسسات العامة، كما أن الإطار القانوني الذي يحكم إعداد الميزانية وتنفيذها والمحاسبة العامة والتدقيق لا يزال بحاجة إلى التحسين، وقد أشار التقرير ذاته إلى أن المعلومات المتاحة للبرلمان والجمهور

حول خيارات الميزانية والوضع المالي للدولة قليلة جدا [12]، وهو من شأنه عرقلة المسار الإصلاحي التنموي بالجزائر خلال الفترة (2019-2030)، عبر النموذج المقترح؛

- ضعف فعالية المجتمع المدني إن لم نقل غيابه في مواجهة الفساد بمختلف أشكاله، هذا الأخير الذي ينخر الاقتصاد الوطني ويحول أي عملية إصلاح أو محاولة النهوض بالاقتصاد لنقطة البداية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 105من أصل 180 دولة في مؤشر الفساد لسنة 2018، بحيث تجاوز الفساد فيها دولا كثيرة كالأردن، المملكة العربية السعودية البحرين، الكويت والمغرب،[13] ولم يعرف المؤشر تحسّنا منذ بداية 2000، وبقي تحت المتوسط، إذ لم تتعدى قيمته 40 درجة في أحسن الأحوال، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على حدة الظاهرة التي طالت فضائحها عدة قطاعات على غرار الأشغال العمومية فيما يخص الطريق السيار شرق غرب؛ وهو ما يعني أن محاربته والتخفيف من حدته يعتبر كصمام أمان لنجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

2- تحديات من النموذج بحد ذاته (النقائص والانتقادات الموجّهة له) : يعد عدم وضوح محاور نموذج النمو الاقتصادي الجديد، وغموض كيفية تطبيق بعض محاوره، بالإضافة إلى عدم بروز الإرادة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، من أكثر الانتقادات الموجّهة له، وفيما يلي أهم النقائص الملاحظة:

- إن نموذج النمو الاقتصادي الجديد قد وضع لمواجهة تداعيات أزمة انخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي، أي أنه لم يكن أبدا جزء من رؤية مستقبلية شاملة طويلة الأجل للبلاد، كما هو الحال في دول أخرى أخذت على عاتقها مسؤولية التنمية الاقتصادية، وسطّرت لنفسها خطط و استراتيجيات طويلة وقصيرة الأمد، وإنما فرضته الضغوط الاقتصادية المعروفة عالميا، ولعلّ هذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى حاجتنا إلى صوغ رؤية مستقبلية بعيدة المدى، تعفينا من اللجوء في كل مرة إلى برامج مستعجلة مسكّنة ومرممة لمواطن الخلل وبغايات محدّدة على المدى القريب، فالمطلوب هو إيجاد ورسم حلول وسياسات جذرية شاملة ذات بعد مستقبلي طويل؛
- أساس التوقعات التي بني عليها سيناريو النموذج غير سليمة، وهو ما قد ينجر عليها من نتائج وخيمة، حيث بني النموذج على سيناريوين للتنبؤ بنجاح محور المالية العامة خلال الفترة 2016-2019، إلا أن كلاهما (المتفائل بارتفاع أسعار النفط والمتشائم باستمرار انخفاض أسعار النفط) يؤكد على استمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسن وضعية أسعار النفط؛ أي 50 دولار للبرميل في سنة 2017، 55 دولار للبرميل في سنة 2018، فإن الميزانية تحقق عجز بمقدار 1.9 %من الناتج الداخلي الخام، بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة 11%، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108، ومعدل التضخم عند حدود 4%، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى 110، ومعدل التضخم كان في

حدود 6.40 % في سنة 2016، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريوين كانت غير سليمة، الأمر الذي قد ينعكس على زيادة الضغوط على الميزانية العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الأخير من سنة 2017 إلى 111.42 دينار للدولار الواحد؛[14]

- عدم التركيز على دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المقلدة والمغشوشة خاصة المستوردة منها، وعدم إبراز دورها في تشجيع الاستثمار، أي أن النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار بيئة الجزائر؛
- ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنويع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الانتاج، إلا أنه لم يركز عليها في مجال الرقابة، رغم أهميتها في تحسين مناخ الاستثمار، وعلى الخصوص المتعلقة منها بالرقابة على التهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة؛
- تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة أو بعبارة أدق كما جاء في النموذج إنتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية دوم وضع أي ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلب، ذلك لأن المواطن قد تعود على الاستفادة من الخدمات المقدمة دون دفع قيمتها؛
- كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد، في حين لم يتضمن كيفية تنفيذها والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل إجراء على حدى؛
- تغييب العنصر البشري و الرقمنة في النموذج المقترح، والذي يعد من أهم عيوب هذا النموذج، الذي يتطلب استدراكه، مع ضرورة استجابة الجهة المسؤولة عن تنفيذه للمعايير الرقمية والتقنية العالمية؛[15]
- لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية 2016 إلى يومنا الحاضر، مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات الانهيار في أسعار المحروقات والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير.[16]

IV-شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

رغم اعتماد نموذج النمو الاقتصادي الجديد رسميا، فهو بحاجة إلى جهود كبيرة لمواجهة التحديات السابقة الذكر، و إرادة سياسية حقيقية من أجل تفعيله وتجسيده على أرض الواقع، لتحقيق نتائج إيجابية في وقت قصير. ومن أجل نجاح رؤية هذا النموذج الجديد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة وفقا لـ 6 محاور إستراتيجية حسب ما جاء في النموذج، كتوصيات وشروط مهمة، نذكرها كما يلي:

1- تحفيز المقاولاتية في الجزائر: تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل وأعباء إدارية تحد من عملها وتوسعها، إلا أنه وبإرادة سياسية قوية ومن أعلى المستويات، وكذا التركيز على قطاعات حاسمة معينة، من شأنها أن تخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في إصلاحات متعمقة تشمل ما يلي:[17]

1.1- إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير: من خلال مراجعة وضعية لجنة مماسة الأعمال "DoingBusiness" وتشكيله أعضائها، بإضافة الباحثين والمستشارين وعدم اقتصارها فقط على الممثلين ذوي الصلة من الحكومة والقطاع الخاص، الذي من شأنه أن يجلب الصرامة العلمية مع تقديم رؤية أوسع للتنمية الاقتصادية.

2.1- مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المثبطة : من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.

3.1- تطوير المؤسسات المبتدئة : سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يستفيد بلدنا إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب، عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من الهياكل الأساسية، ولا سيما من حيث المرونة التشغيلية، وكذا بعض الحواجز الإجرائية التي يواجهها قادة المشاريع الإبداعية (ولا سيما في مجال توطين المؤسسات)، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير برامج الحضانة الخاصة بها.

2- تمويل الاستثمار: ولتحقيق رؤية عام 2030، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة. ويجب أن تستند الإصلاحات إلى ثلاثة محاور: إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة؛ استئناف إصلاح النظام المصرفي؛ وتطوير سوق رأس المال.

3- تعزيز السياسة الصناعية والتنويع: إن هدف التنويع الوارد في رؤية 2030، يفرض فترات من التسارع العالي في نمو مختلف القطاعات، كما أنه بالفعل تعمل وزارة الصناعة على تنفيذ عدد من التوصيات المقترحة، والتي نذكر منها:

1.3- فيما يتعلق بالسياسات الشاملة : فإنه من الضروري الإسراع في التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بواسطة الإصدار السريع لقانون العمل الجديد، على أساس إستراتيجية للعمل حقيقية لتسهيل إعادة توزيع إنتاجية للقوى العاملة مع تعزيز حمايتها وأمنها.

2.3- فيما يتعلق بالإستراتيجية الصناعية: فإنه سيتم تنظيم السياسات الصناعية القطاعية وفق 4 محاور رئيسية:

- دعم القطاعات التي تتمتع الجزائر فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الكربوهيدرات) بحيث أن الهدف في أفق 5 إلى 7 سنوات، هو عدم

تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر. وهذا بوضع خطة لإحياء البيتروكيمياويات وتطوير الفوسفات.

- دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية (الإلكترونية)، وهذا لآثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي (إنتاج معدات الاتصال، بناء الأقمار الصناعية، الإلكترونيات، إنتاج خدمات المعرفة .. إلخ).
- استهداف الواردات من خلال إستراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كليا عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم، وهذا بالتركيز على صناعة السيارات والصلب والاسمنت والمواد الغذائية، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية أيضا لصناعة الأدوية. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي التعجيل بإنشاء تجمعات صناعية على الأراضي الوطنية إلى زيادة الإنتاج بسرعة في القطاعات المعنية، ولا سيما عن طريق الشركات الوطنية الخاصة. مع جعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة و تشجيعها بتوفير حوافز للاستثمار في الإنتاج،
- دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.

4- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه: وينطوي التنويع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي (SNAT)، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم:[18]

- إعادة تنظيم إدارة العقار الصناعي عن طريق إعادة توزيع مهامها بين وزارة الصناعة وANIREF.
- مراجعة مهام ANIREF في إدارة العقار الصناعي.
- التوحيد التدريجي للعقار الصناعي تحت إشراف ANIREF.
- إدماج المجمعات التكنولوجية والمشاتل الجامعية تحت إشراف ANIREF.
- إنشاء برنامج مناطق جديد لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل.

5- ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية: ويقوم على محورين تكميليين كالتالي: برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

1.5- فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والذي يضفي الطابع التشغيلي للبرنامج من خلال: تطوير مراجعة الطاقة، وبرنامج اقتصاد الطاقة، وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة في سياق تنمية الممتلكات، فرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع السكنات، دعم إنشاء

مؤسسات خدمات الطاقة، إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.

2.5- فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي: المعرفة الدقيقة بموارد الطاقات المتجددة بالبلد بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية، الرصد والتوقع المستمر لتطور التكاليف في مختلف (الألواح الشمسية، وتكنولوجيات الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الأحيائية، وما إلى ذلك) نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية، معرفة ولتوقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.

6- حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد: يجب أن تصاحب الرؤية الجديدة لنموذج النمو الاقتصادي المعلن، رؤية أخرى لا تقتصر فقط على تحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتدابير المصاحبة لها وإنما قبل كل شئ لا بد من:[19]

- ضرورة وجود عملية ديناميكية تشاورية بين السلطات والمؤسسات العامة، من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى الحد من أوجه عدم اليقين المتأصلة في المقايضات والخيارات الاقتصادية، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية كسوق تصدير جديدة.
- نظام وطني جديد للاستثمار في المرافق العامة، فالاستثمار العام لا يمكن اعتباره تجميعا للمشاريع القطاعية في إطار "برنامج التجهيزات" أيا كان أفقه الزمني، و إنما يجب أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار جزء من إطار جديد لنظام استثمار في المرافق العامة يضمن تقليل التكاليف وتعظيم الأثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
- تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد.
- تقييم السياسات العامة: من الضروري تعزيز تقييم السياسات العامة في الجزائر، لأنها ليست موجهة عموما نحو تحقيق النتائج. كما أن إدارة المؤسسات هي على وجه الحصر تقريبا إدارة حسب المهام بدلا من الإدارة حسب الأهداف كما هو الحال في العديد من البلدان في العالم. وفي هذا الصدد يجب افتراض مرور السياسات العامة على أساس النتائج والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة و ليس على كمية الحقن المالية.
- الإدارة الاقتصادية : إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن هناك إدارات ووكالات على استعداد للقيام بها على نحو فعال. فاستراتيجيات الاقتصاد الكلي يمكن كسرها بسرعة من قبل شبكة من المؤسسات غير المستعدة لتحدي الأداء. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة في بلدنا، إلا أن الممارسات الإدارية ليست مرضية للشركات العامة المحلية والدولية. ولذلك سيكون من الأنسب ضرورة إعادة النظر تماما في الإدارة الاقتصادية. ولذلك، قد يوصى بإنشاء وحدة للإصلاح والتحديث مع الوزير الأول للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الحديثة NBA في إداراتنا.

وفي الأخير ؛ يمكن القول أن تحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة المعتمد على الهيدروكربونات بصفة أساسية إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص، وهو ما يرتكز عليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد، لخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق النمو المستدام، سيتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي، ومن أهم الإصلاحات تحسين مناخ الأعمال، من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وكذلك فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية، إعادة تهيئة الإقليم والتقسيم الإداري على أسس اقتصادية تراعي التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال، ربط إطلاق المشاريع بوضع مؤشرات المتابعة والتقييم بما يسمح بالتصحيح الدوري، إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الصلة بالأمن الوطني (الغذاء، الدواء، المعلومات، الماء)، الاهتمام بوضع سياسات قطاعية لأن السياسات الكلية غير كافية لوحدها، الابتعاد عن ردّات الفعل في اتخاذ القرارات، 20حيث لابد من أخذها على ضوء تصورات مستقبلية واضحة، إشراك الخبراء والباحثين في تقييم السياسات والإصلاحات المنتهجة سابقا تفاديا للوقوع في الأخطاء مستقبلا.

ولعّل الأيام وحدها كفيلة بمعرفة نجاح النموذج المعلن من عدمه، في ظل كثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي والوطني، وكذا قدرته على تجاوز التحديات الداخلية والخارجية الجمّة التي تواجه تجسيده على أرض الواقع، فحسب صندوق النقد الدولي فإن الموقف الحالي، لو أدير بشكل جيّد، يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الاقتصادي الجزائري.

V - الخاتمة:

توصلنا في هاته الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج، نذكرها باختصار:

- يعد نموذج النمو الاقتصادي الجديد المعلن عنه، فرصة ثمينة للجزائر للدخول في نمط اقتصادي جديد مبني على التنوّع الاقتصادي والاستشراف المالي، بعيدا عن التبعية الاقتصادية للمحروقات، التي تتحكم فيها ظروف الأسواق العالمية؛
- يواجه تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد عقبات وعراقيل جمة، تتطلب تظافر وتكاثف الجهود لمواجهتها، تعلوها الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق نتائج إيجابية في وقت قصير؛
- إن الإجراءات الإدارية البيروقراطية المتراوحة ما بين الورقية والطباشيرية، لا تزال سمة غالبة على كل المؤسسات في الدولة وعلى رأسها المؤسسات المالية والمصرفية، والتي لا يمكنها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد، ما لم تستجب للمعايير الرقمية والتقنية العالمية؛
- غياب الرؤى المستقبلية الشاملة البعيدة المدى في الاقتصاد الجزائري، التي تعفينا من اللجوء في كل مرة إلى برامج مستعجلة مسكّنة ومرممة لمواطن الخلل وبغايات محدّدة على

المدى القريب، وهو ما لمسناه في نموذج النمو الاقتصادي الجديد، فالمطلوب هو إيجاد استراتيجيات جذرية شاملة ذات بعد مستقبلي طويل؛

- بدء الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة والشروع في بعض الإصلاحات، يمثل أولى الخطوات، إلا أنه لا يزال مطلوبا تقديم المزيد لمواجهة صدمة أسعار النفط بحجمها و استمراريتها على نحو كاف ومعالجة مواطن الضعف القائمة منذ وقت طويل. فحسب صندوق النقد الدولي فإن الموقف الحالي، لو أدير بشكل جيّد، يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري؛
- من الشروط الضرورية لنجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، ببلوغ أقصى مراحل التحول الهيكلي في غضون 2030، هو الحوكمة، وذلك بتعزيز تقييم السياسات العامة في الجزائر، حيث أنها غير موجهة عموما نحو تحقيق النتائج، كما أن إدارة المؤسسات على وجه الحصر تقريبا، هي إدارة حسب المهام بدلا من الإدارة حسب الأهداف، كما هو معمول به في العديد من البلدان في العالم. وفي هذا الصدد وجب افتراض مرور السياسات العامة على أساس النتائج والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة و ليس على كمية الحقن المالية.

بعد النقائص و الاختلالات المسّجلة من خلال محاولتنا لقراءة وتحليل نموذج النمو الاقتصادي الجديد، نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات و الاقتراحات في سبيل نجاح هذا النموذج الجديد وتجسيده بأسرع وقت على أرض الواقع، متجاوزا كل التحديات، حيث أن نجاحه مرهون بعدة عوامل وجب توفيرها، وذلك بتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيقه، منها ما تم ذكرها في إطار النموذج (كتحفيز خلق المؤسسات، مراجعة كل من القانون الأساسي و تشكيل لجنة مما رسة الأعمال من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء، تمويل الاستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي، مواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال)، ومنها ما تم تغييبها وتغافلها، و هو ما ساهم في انتقاد النموذج (كتغييب العنصر البشري واقتصاد المعرفة، الذي يعتبر أساسيا قبل أي مشروع أو برنامج، عدم ترابط محاور البرنامج ببعضها البعض، كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد، في حين لم يتضمن كيفية تنفيذها والجهة المسؤولة عنها ...إلخ)، ومنها ما هو مرتبط بالوضعية المالية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر حاليا، ومحاولة تجاوزها والتخفيف من حدتها.

VI- الإحالات والمراجع :

[1] عبد الوهاب بوكروح، **النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع؟**، مقال بالجزائر اليوم، أطلع عليه بتاريخ 07/11/2019(http://aljazairalyoum.com).

[2] Ministère des Finances, **le nouveau modèle de croissance**, Algérie, 2016, p2.

[3]عبد الوهاب بوكروح، مرجع سبق ذكره.

[4]وزارة المالية الجزائرية، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد**، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 07/11/2019 (https://www.mfdgi.gov.dz).

[5]العايب ياسين، "**تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد** "، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول (رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 22-23 أكتوبر 2017، ص ص 49-50.

[6]République algérienne populaire et démocratique, **loi de finances complémentaire pour 2003**, journal officiel de la république Algérienne, N° 37,15/06/2003, p 4.

[7]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون المالية التكميلي لسنة 2018**، الجريدة الرسمية، العدد42، 2018/07/15، ص 11.

[8]محمد بن عزّة، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية : دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR**، مقال بمجلة (رؤى اقتصادية)، العدد 9، 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 27.

[9]صالح صالحي ،"**تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001 - 2014**"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 – 12 مارس 2013، ص ص 19-20.

[10]La Banque mondiale, **République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité**, Rapport N°36270, 2007, PP1-5.

[11]بودخدخ كريم وكرباش رحمة، **المزيد من الإنفاق العام في الجزائر....هل هو الحل؟** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي (البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 21 - 22 نوفمبر 2012، ص 15.

[12]International MonetaryFund, Algeria: **Report on the Observance of Standards and Codes— Fiscal Transparency Module**, report N°. 05/68, Washington, 2005, p 1.

[13] Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2018**, Transparency International, Berlin, Germany, 2019, pp 2-3.

[14]العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[15]ناصر بوعزيز و منصف بن خديجة، "**النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد-**" ، مقال بمجلة (الدراسات الاقتصادية والمالية)، العدد 10، الجزء 2، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 93.

[16]العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-50.

[17]Ministère des Finances, opcit, p 14.

[18]Ibid, p19.

[19]Ibid, pp 20-21.

[20]عبد المجيد قدّي، **الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة، الجزائر، 2016، ص ص 390-391.